



الأمم المتحدة

لجنة السكان والتنمية

تقرير عن الدورة الرابعة والخمسين
(19-23 نيسان/أبريل 2021)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية، 2021
الملحق رقم 5



الرجاء إعادة استعمال الورق

لجنة السكان والتنمية

تقرير عن الدورة الرابعة والخمسين
(19-23 نيسان/أبريل 2021)



الأمم المتحدة • نيويورك، 2021

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

موجز

عُقدت الدورة الرابعة والخمسون للجنة السكان والتنمية في صيغة تجمع بين الحضور الشخصي والافتراضي في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 19 إلى 23 نيسان/أبريل 2021. وكان موضوعها الخاص "السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة". وأدلى ببيان افتتاحي كل من نائبة الأمين العام للأمم المتحدة؛ ووزير الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي والبوركينيين في الخارج في بوركينا فاسو؛ والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ورئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ والأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين باسم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والمبعوثة الخاصة للأمين العام إلى مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021.

وترأس المشاورات غير الرسمية نائبان لرئيس المكتب هما كريستينا بوبيسكو (رومانيا) ونزار قدوح (لبنان). وعقد الميسران المشاركان مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع المقترحات في الفترة من 29 آذار/مارس إلى 19 نيسان/أبريل 2021. وفي 23 نيسان/أبريل، اعتمدت اللجنة بتوافق الآراء مشروع القرار المتعلق بالسكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة (E/CN.9/2021/L.5). وأكد القرار من جديد التزام الدول الأعضاء ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ وأعرب فيه عن القلق إزاء تصاعد مستويات الجوع وارتفاع مستويات سوء التغذية؛ وأكد أن تعزيز النظم الغذائية المستدامة والإنتاج الزراعي عنصران رئيسيان للقضاء على الفقر؛ وسلّم بالمساهمات البالغة الأهمية التي تقدّمها المرأة الريفية في الاقتصادات المحلية والوطنية وفي إنتاج الغذاء؛ ودعا إلى وصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل إلى الأراضي والموارد الطبيعية؛ وأعرب فيه عن القلق بشأن أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في مجالات منها الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛ ودعا إلى بذل جهود أكبر لإحداث تحولات في المنظومات الغذائية لجعلها أكثر استدامة وقدرة على الصمود؛ وحث الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والمحلي تهدف إلى تمكين الجميع، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشّة، من الحصول على أغذية مأمونة وكافية وميسورة التكلفة ومغذية ومتنوعة ومن اتباع نظم غذائية صحية؛ وشجع الجهود المبذولة على جميع المستويات لوضع وتعزيز التدابير والبرامج اللازمة لتوفير الحماية الاجتماعية؛ وأهاب بالمجتمع الدولي إلى مكافحة آثار جائحة كوفيد-19؛ وشدد على أهمية البيانات الديمغرافية الموثوقة والآنية والعالية الجودة والمتيسرة والمصنفة لأغراض استعراض ومتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وانفتحت اللجنة أيضا على أن يكون موضوع الدورة السادسة والخمسين للجنة هو السكان والتعليم والتنمية المستدامة (E/CN.9/2021/L.4). وعلاوة على ذلك، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين في عام 2022 (E/CN.9/2021/L.2)، وكذلك مشروع التقرير الخاص بدورتها الرابعة والخمسين (E/CN.9/2021/L.3).

وفي أثناء الدورة، نظرت اللجنة في أربعة تقارير للأمين العام.

ويتضمن تقرير الأمين العام عن السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة (E/CN.9/2021/2)، الذي أعدته شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استعراضا للاتجاهات العالمية في مجال الأمن الغذائي والتغذية. ويشدد الأمين العام في تقريره على أنه رغم إنتاج ما يكفي من الغذاء في العالم لإطعام عدد السكان الحالي، فإن العالم لا يسير على المسار الصحيح صوب

القضاء على الجوع بحلول عام 2030 بسبب عدم المساواة في توزيع الأغذية وفرص الوصول إليها. فبعد أن أحرز تقدم على مدار أكثر من عقد، ازداد في السنوات الأخيرة عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في جميع أنحاء العالم، ويتوقع لهذا الاتجاه أن يتفاقم بسبب آثار جائحة كوفيد-19. كما أن العالم لا يسير على المسار الصحيح لتحقيق الغايات المتصلة بالتغذية من أهداف التنمية المستدامة، ورغم إحراز بعض التقدم على مستوى خفض معدلات النقرم في مرحلة الطفولة، وتشجيع الرضاعة الطبيعية الخالصة، لا تزال بعض أشكال سوء التغذية تزداد سوءاً، بما في ذلك نقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن والسمنة. وعلاوة على ذلك، فإن النظام الغذائي العالمي الحالي غير مستدام بيئياً وهو يخلف آثاراً كبيرة على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والمناخ. وسيكون النمو السكاني وارتفاع المداخل من المحركات الهامة المؤدية إلى زيادة استهلاك الأغذية في العديد من البلدان. ويلاحظ الأمين العام أن أنماط واتجاهات السكان تشمل جميع مسارات العمل الخمسة لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية المزمع عقده قريباً، وهي: الحصول على الغذاء المأمون والمغذي، وأنماط الاستهلاك المستدام، والإنتاج الذي يراعي الطبيعة، وسبل العيش المنصفة، والقدرة على الصمود. ويوصي الأمين العام في تقريره بأمور منها اعتماد وتعزيز سياسات تشمل حوافز وقواعد تنظيمية ومبادئ توجيهية بشأن التغذية لتشجيع الناس على اتباع أنماط غذائية صحية تقوم على الأغذية التي يمكن إنتاجها على نحو مستدام. وبما أن السياسات الرامية إلى جعل النظام الغذائي أكثر استدامة قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأغذية، فينبغي للحكومات أن توفر دخلاً تكميلياً للفقراء.

وخلص تقرير الأمين العام عن استعراض أثر مرض فيروس كورونا على البرامج والتدخلات المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياق السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة (E/CN.9/2021/3)، الذي أعده صندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى الإخلال بالأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، ومن المرجح أن تؤدي إلى عكس مسار التقدم الذي أحرز مؤخراً على مستوى العالم نحو القضاء على الجوع بحلول عام 2030. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الجائحة، بتسببها في زيادة الفقر، وتعطيلها برامج الصحة العامة وبرامج التغذية في المدارس، وتقويضها برامج التغذية الرئيسية من قبيل إثراء الأغذية، إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بجميع أشكالها، بما في ذلك نقص المغذيات الدقيقة، ومشاكل السمنة وزيادة الوزن. ومن المتوقع أن تظهر عواقب كبيرة لها صلة بصحة البشر ومعاييرهم، بما في ذلك تدهور تغذية الأمهات والأطفال، وهو ما ستتربط عليه عواقب تدوم مدى الحياة على التعلم والإنتاجية والرفاه. وهناك العديد من البرامج المبتكرة الواعدة التي ترمي إلى الحفاظ على الأمن الغذائي والتغذية في ظل جائحة كوفيد-19، ولكنها لم تُنفذ بعد على نطاق واسع. وهناك حاجة إلى حلول جديدة، ولكن ينبغي ألا تحجب هذه الحلول البرامج التي أثبتت جدواها جيداً وفعاليتها العالية من حيث التكلفة، والتي كانت تعاني بالفعل من نقص التمويل قبل تفشي جائحة كوفيد-19، ومن بينها برامج الصحة الجنسية والإنجابية؛ وبرامج الصحة والتغذية الموجهة للأمهات والمواليد الجدد والأطفال والمراهقين؛ والتغذية الموجهة للأطفال في سن الدراسة؛ وإثراء الأغذية؛ وتقديم الحوافز لتشجيع الزراعة المستدامة.

ويقدم تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/2019/4)، الذي أعده صندوق الأمم المتحدة للسكان، معلومات عن أحدث اتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية في المجالات ذات الأهمية المحورية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما فيها مجال الصحة الجنسية والإنجابية، الذي يغطي الصحة الإنجابية

وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية، وكذلك جمع البيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية. وتتصل البيانات المتاحة في وقت إعداد التقرير بعام 2019 على المستوى الإجمالي وبعام 2018 على مستوى المشاريع. غير أن البحوث الأولية تقيد بأن توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية شهد تغيراً كبيراً في عام 2020 يعزى إلى جائحة كوفيد-19 وتداعياتها، وبأن من المحتمل أن يطرأ انخفاض إجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2021 وما بعده. وفي عام 2018، بلغ إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية للعناصر المحددة للتكاليف في برنامج العمل 10,1 بلايين دولار. وإذا ما حُولت هذه المدفوعات إلى حصة المرأة الواحدة في سن الإنجاب في العالم النامي بدولارات الولايات المتحدة، يكون قدرها 6,07 دولارات، وهو أدنى بشكل طفيف مما كان عليه مبلغها في عام 2017. وفي ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأمن الغذائي والتغذية وتنمية القطاع الأولي، المكوّن من الزراعة وصيد الأسماك والحراجة، فإن النصيب الأكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية يُنفق على السياسات والإدارة. وتُنفق حصة صغيرة نسبياً على الدعم الفعلي للإنتاج الزراعي وعلى الجهود الرامية إلى حفز الإنتاج الزراعي تحقيقاً للأمن الغذائي.

ويتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام 2020 (E/CN.9/2021/5)، الذي أعدته شعبة السكان، لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزته الشعبة في تنفيذ برنامج عملها. ويناقش الأمين العام، في تقريره، تحليل الاتجاهات العالمية في مجالات الخصوبة والوفيات والهجرة والتوسع الحضري وشيخوخة السكان؛ وإعداد التقديرات والإسقاطات السكانية العالمية؛ ورصد السياسات السكانية؛ وتحليل أوجه الترابط بين السكان والتنمية المستدامة؛ ونشر البيانات والمعلومات السكانية؛ والتعاون التقني مع الدول الأعضاء وتنمية قدراتها؛ والدعم المقدم للعمليات الحكومية الدولية، بسبل منها إعداد تقارير الأمين العام وغيرها من وثائق الهيئات التداولية، وتنظيم اجتماعات أفرقة الخبراء، والإسهام في المبادرات المشتركة بين الوكالات، ورصد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

وفي 19 نيسان/أبريل 2021، ألقت الملكة الأم لبوتان وسفيرة النوايا الحسنة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، غيالوم سانغاي تشودين وانغشوك، الكلمة الرئيسية. وقالت الملكة الأم في بيانها إن المبادرات العالمية الرامية إلى النهوض بحقوق المرأة لتعزيز تنميتها الاجتماعية والاقتصادية أسفرت عن نتائج هامة في السنوات الـ 25 الماضية. غير أن الكثير من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم ما زلن مهمشات، يعيشن عند خط الفقر أو تحته، ولا يتحكمن في صحتهن وخياراتهن الإنجابية إلا بقدر ضئيل. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعميق أوجه عدم المساواة والضعف وإدامتها لدى النساء والفتيات، وسلطت الضوء أيضاً على الثغرات التي تعترض السياسات والنظم. فقد تصاعد العنف الجنساني، وفشلت نظم الرعاية الصحية في توفير خدمات موثوقة للأمهات والمواليد الجدد، وواجهت النساء زيادة في العمل المنزلي، فضلاً عن فقدان الوظائف ونُدرة الغذاء. ودعت المجتمع الدولي إلى تجاوز العد والتقدير الكمي والتقييمات، وإلى وضع مبادرات شجاعة وإجراءات مبتكرة لتعزيز حقوق المرأة. وأشارت إلى أن الزخم الذي ولده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994 أثر تأثيراً عميقاً على مسار التنمية في بوتان. فقد أفضى التزام البلد بتوفير إمكانية وصول الجميع إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والنهوض بحقوق النساء والفتيات وخياراتهن إلى تغييرات كبيرة وآثار واضحة للعيان. ومع ذلك، فإن شباب البلد يواجه عدة تحديات، من بينها عدم تلبية الاحتياجات من وسائل منع الحمل الحديثة وانخفاض مستويات المعرفة الشاملة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط المراهقين. ويأتي تركيز اللجنة على الأمن الغذائي والتغذية

في وقت حرج، إذ أن جائحة كوفيد-19 لها آثار عميقة على نظم الرعاية الصحية والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين. وشددت على ضرورة الاعتراف بالفقاعات باعتبارها منافع عامة عالمية، وإتاحتها لجميع البلدان بطريقة منصفة وعادلة.

وفي 19 نيسان/أبريل أيضاً، ناقش المشاركون في حلقة نقاش تفاعلية للخبراء تقارير الأمين العام التي أُعدت للمناقشة العامة (البند 3 من جدول الأعمال). وأدارت حلقة النقاش نائبة الرئيس مايرا ليسيث سورتو روساليس (الوزيرة المستشارة بالبعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة)، وضمت الحلقة الخبراء الآتية أسماؤهم: شيريل سوير، كبيرة موظفي شؤون السكان، شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ولورنزو بيلو، كبير الاقتصاديين، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ وسانديل سيميلين، الأخصائي التقني بفرع السكان والتنمية بصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وكارمن بريانو، مديرة البرامج المدرسية في برنامج الأغذية العالمي؛ ومايكل هيرمان، كبير المستشارين بصندوق الأمم المتحدة للسكان. ولاحظ المشاركون في الحلقة أن حجم السكان وتوزيعهم يشكلان عاملين هامين من العوامل المحركة للطلب على الغذاء. وعلاوة على ذلك، فالأنماط الغذائية غير الصحية تتسبب في أعباء صحية في جميع أنحاء العالم وعدم كفاية التغذية وفقر الدم يسهمان في تدهور نواتج التنمية. ويُلقح إنتاج الأغذية بالبيئة أضراراً بالغة تقاومها الكمية الكبيرة من النفايات الغذائية في جميع أنحاء العالم. وتؤدي الاختلالات التي شهدتها المنظومات الغذائية فيما يتصل بالجائحة إلى عكس مسار التقدم نحو القضاء على الجوع بحلول عام 2030، وهي بمثابة تذكير صارخ بالتفاوتات الكبيرة القائمة في شتى أنحاء العالم، ولا سيما بالنسبة للأشخاص المتضررين من الأزمات الإنسانية والفئات الضعيفة الأخرى. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى الحد من إمكانية وصول مئات الملايين من الأطفال إلى برامج التغذية المدرسية. وكان أثر إغلاق المدارس شديداً بشكل خاص على الفتيات، بحكم تعرضهن للزواج المبكر والحمل في سن المراهقة والانتهاك. وتأثرت أيضاً برامج التغذية المخصصة للحوامل والرضع، التي كانت تعاني أصلاً من نقص التمويل قبل انتشار الجائحة. واستشرافاً للمستقبل، فإن إنتاج الغذاء الكافي لتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان مع استخدام موارد أقل يقتضي اتباع نهج يجمع بين التقدم العلمي ومعارف الشعوب الأصلية. ولأوصي بأن تكفل الحكومات وصول الجميع إلى خدمات اجتماعية عالية الجودة تتيح للفئات الضعيفة من السكان اكتساب رأس المال البشري اللازم لزيادة ما تتمتع به من إمكانات كسب الزرق، بما في ذلك عن طريق ضمان وصول النساء والشباب وكبار السن إلى الأراضي ورأس المال والتدريب والخدمات والتكنولوجيات. ولا تكفي تدفقات المعونة الدولية، سواء للبرامج المتصلة بالسكان أو للتدخلات التي لها آثار إيجابية مباشرة على المزارع الصغيرة.

وفي 20 نيسان/أبريل، عُقدت حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، أعقبها حواراً تفاعلياً. وأدار حلقة النقاش يواخيم فون براون، مدير مركز بحوث التنمية في جامعة بون في ألمانيا، وتألفت الحلقة من ليغيا نورونها، الأمينة العامة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وماكسيمو توريرو كولين، كبير الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة؛ وجيوتسنا بوري، مديرة شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإدماج الاجتماعي في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ وعثمان باديان، الرئيس التنفيذي لمنظمة أكاديميا 2063 (AKADEMIYA2063)؛ ولورانس حداد، المدير التنفيذي للتحالف العالمي لتحسين التغذية؛ وكريستين غولد، مؤسسة منظمة "زاد للفكر" (Thought for Food) ورئيستها التنفيذية. وناقش المشاركون في الحلقة الصلات بين

الاتجاهات والسياسات السكانية، والمنظومات الغذائية، والتغذية والتنمية المستدامة، ووصفوا النهج المبتكرة لإحداث تحولات في المنظومات الغذائية العالمية - وأكدوا أن هدف إنهاء الجوع يمكن أن يكون في متناول اليد. وناقش الخبراء الآثار الرئيسية للمنظومات الغذائية الحالية على الطبيعة والمناخ وكيف تحد من القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وتناولوا مقترحات لإحداث تحولات في المنظومات الغذائية - من خلال العلوم والتكنولوجيا والمبادرات التي يقودها الشباب - من أجل القضاء على الجوع وتحسين رفاه الفئات السكانية الضعيفة. وأكد الخبراء على الأدوار البالغة الأهمية لكل من: (أ) الحد من عدم المساواة لضمان أن يتمكن الجميع من تناول وجبات صحية والخروج من دائرة الفقر؛ و (ب) دعم حقوق الإنسان، وخلق فرص العمل، وضمان الإنصاف على امتداد سلسلة القيمة؛ و (ج) تنمية المهارات اللازمة لمعالجة جميع جوانب التحول في المنظومات الغذائية؛ و (د) العمل الجماعي من أجل توحيد الجهود المتفرقة الرامية إلى إحداث تحولات في المنظومات الغذائية؛ و (هـ) زيادة قدرة المنظومات الغذائية على الصمود بالتركيز على احتياجات صغار المزارعين؛ و (و) سد الفجوة الرقمية بزيادة فرص حصول الشباب على الأدوات الرقمية. وخلال المناقشة التفاعلية، وُجّه الاهتمام إلى أهمية التغذية السليمة للأمهات وللأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة. وأُهب بالقادة العالميين إلى أن يوفرُوا للشباب منبرا للتغيير وإلى أن يستثمروا في نظم الرعاية الصحية المتأثرة بالجائحة. ولوحظ أن حصول المواليد الجدد على التغذية الجيدة يجب أن يصبح أولوية وأن الرضاغة الطبيعية تؤدي دورا محوريا في ضمان التغذية السليمة. وسُلط الضوء على دور الشباب والناشطين وإسهامهم في الجهود الرامية إلى إحداث تحولات في المنظومات الغذائية.

وفي 21 نيسان/أبريل، استضافت اللجنة حلقة نقاش لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة، أعقبها حوار تفاعلي. وأدارت حلقة النقاش ميلكا سوكلوفيتش، المديرّة العامة للتحالف الأوروبي للصحة العامة، وتألفت الحلقة من إنجي د. بروير، الأستاذة المساعدة وقائدة البرنامج البحثي الرئيسي المعنون "منظومات غذائية من أجل نظم غذائية أفضل للصحة" في شعبة التغذية والصحة البشريتين، جامعة واغنينغن، هولندا؛ ولوس ماريا دي - ريغيل، رئيسة وحدة الإجراءات المتعددة القطاعات في المنظومات الغذائية بمنظمة الصحة العالمية؛ وجين نابايس لانتكيسا، أخصائية التغذية بمنظمة أطعموا الأطفال (Feed the Children) في كينيا والقائدة الشابة المعنية بالتغذية في شبكة المجتمع المدني التابعة لحركة تعزيز التغذية (Scaling Up Nutrition)؛ وإيمورن أودومكيسمالي، كبيرة الباحثين بمعهد التغذية التابع لجامعة مايدول في تايلند ومديرته السابقة؛ ورامي زريق، أستاذ إدارة النظم الإيكولوجية في كلية العلوم الزراعية والغذائية بالجامعة الأمريكية في بيروت. وناقش المشاركون في الحلقة العقبات التي تعترض الأمن الغذائي والمنظومات الغذائية المستدامة. وشملت المواضيع التي جرى تناولها كل من الطبيعة المتغيرة للمنظومات الغذائية؛ وتغذية الأمهات والأطفال والمراهقين؛ واستقلالية النساء والفتيات وعلاقتها بالأمن الغذائي؛ وآثار تغير المناخ والنزاع المسلح وجائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي بالنسبة للفئات المتضررة. ولاحظ المتكلمون أن الحصول على الأغذية الصحية والمغذية عادة ما يكون أكثر صعوبة بالنسبة للأسر المعيشية المنخفضة الدخل والمهمشة، وأن الجائحة أدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، على نحو تضررت منه الفئات الضعيفة والمهمشة بشكل غير متناسب مع غيرها. وسلط المشاركون في حلقة النقاش الضوء على الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومتعدد القطاعات لتحقيق الأمن الغذائي واستدامة المنظومات الغذائية. وأشاروا إلى أهمية تمكين المرأة، ومشاركة الشباب، وإشراك القطاع الخاص في إيجاد حلول لإطعام سكان العالم. وأكد المشاركون على الحاجة إلى اتباع نهج إنساني قائم على الحقوق من أجل تعزيز المنظومات الغذائية. وأكدوا أيضا على ضرورة أن تراعي السياسات

والبرامج السياقات المحلية وأن تستند إلى بيانات مصنفة على النحو المناسب من أجل ضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وخلال المناقشة التحوارية، أشارت الوفود إلى الحاجة إلى نهج شامل للمجتمع بأسره من أجل التصدي للتحديات العديدة المتصلة بالجوع وسوء التغذية وتوفير النظم الغذائية المأمونة والمغذية. وناقشوا أفضل السبل لتكثيف الإنتاج الزراعي لتحقيق الاستدامة، وشددوا على أهمية العوامل المحلية التي تؤثر على توافر الغذاء والوصول إليه، ومنها المناخ. ولاحظ المشاركون التحدي المزدوج المتمثل في نقص التغذية والجوع من ناحية، وارتفاع مستويات السمنة والأنماط الغذائية غير الصحية من ناحية أخرى. وأكد على دور المنظمات الدينية في تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

وفي 22 نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى حلقة نقاش للخبراء بشأن برنامج العمل في مجال السكان، أعقبها حوار تفاعلي. وكان المشاركون في حلقة النقاش هم الخبراء التقنيون الوطنيون الآتية أسماؤهم: جيرالدين دوئي، كبيرة الباحثين بالمعهد الفرنسي للدراسات الديمغرافية والرئيسة المشاركة لفريقه البحثي المعني بموضوع "ديمغرافيا بلدان الجنوب"؛ وريكو هايياشي، نائبة المدير العام للمعهد الوطني لبحوث السكان والضمان الاجتماعي في اليابان؛ وغابريلا رودريغيس راميريس، رئيسة المجلس الوطني للسكان في المكسيك؛ وجاك فان زويدام، كبير مديري الوحدة الوطنية للسكان في جنوب أفريقيا. وأدار حلقة النقاش جون ويلموث، مدير شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ولاحظ المشاركون في حلقة النقاش التحديات السكانية الرئيسية في بلدانهم، التي تشمل الهياكل العمرية المتغيرة للسكان والتحديات المتنوعة التي تواجه البلدان التي تمر بمراحل مختلفة من التحول الديمغرافي؛ والتحديات التي تعترض الطريق نحو ضمان حصول الجميع، بمن فيهم المراهقون، على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية؛ وأثار جائحة كوفيد-19. وأثنى المشاركون على إنجازات شعبة السكان وأعربوا عن دعمهم لمواصلة تعزيز أنشطة الشعبة في مجالي التحليل والنشر. وأقر الخبراء بالتحديات التي ينطوي عليها أخذ آثار جائحة كوفيد-19 في الحسبان في التقديرات والإسقاطات المتعلقة بالخصوبة والوفيات والهجرة ومجموع السكان. وأكد الخبراء على إسهام العمل التحليلي الذي تضطلع به الشعبة في مجال شيخوخة السكان واقتروا طرقاً مبتكرة يمكن للشعبة من خلالها أن تعزز دعمها للحكومات فيما يتعلق بالسياسات السكانية. ودعت الوفود، في المناقشة التحوارية، إلى تصنيف البيانات على الصعيد دون الوطني، وكذلك إلى زيادة التركيز على الاستثمار في الشباب وعلى مساعدة البلدان على تتبع آثار جائحة كوفيد-19 والتصدي لها. وشجع أحد المتكلمين الشعبة على توسيع نطاق نظرها في البيانات المستمدة من مصادر جديدة وبديلة وتعزيز الروابط مع المنظمات التي توفر هذه البيانات.

وأكدت الوفود، في البيانات التي أدلت بها خلال المناقشة العامة، التزامها بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وكذلك بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأشارت إلى الصلة الوثيقة لموضوع الدورة الرابعة والخمسين، "السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة"، بكل من مؤتمر القمة المقبل المعني بالمنظومات الغذائية والمنندى السياسي الرفيع المستوى. وأشارت عدة بيانات أيضاً إلى الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على التقدم نحو تنفيذ برنامج العمل وخطة عام 2030 - ولا سيما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات المتعلقة بالفقر والجوع والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين. وبهدف معالجة آثار الجائحة، ذكرت الوفود جملة إجراءات من بينها توفير المعونة الغذائية الطارئة والقسائم الغذائية، واتخاذ تدابير لحماية المرأة من العنف العائلي، وتوفير الدعم المالي لأشد الأسر تضرراً، ودعم تحسين فرص الحصول على خدمات رعاية صحة الأم والطفل والصحة الإنجابية. وأكدت

أيضا على أهمية اتخاذ القرار بناء على الأدلة والأهمية المستمرة لبرنامج العمل والدور الذي تؤديه لجنة السكان والتنمية في تقييم تنفيذ خطة القاهرة المنبثقة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994، وكذلك خطة عام 2030.

وسجل نحو 239 ممثلا عن 96 منظمة غير حكومية معتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أسماءهم لحضور الدورة السنوية. وكان قد قُدِّم ما مجموعه 27 بيانا مكتوبا باسم فرادى المنظمات أو مجموعات المنظمات غير الحكومية بوقت كاف قبل بدء الدورة، وأصبحت من وثائق الدورة. وإضافة إلى ذلك، أدلى 18 ممثلا عن المنظمات غير الحكومية ببيانات شفوية من أماكنهم في القاعة. وخلال المناقشة العامة، أهابت المنظمات غير الحكومية باللجنة إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قرار عن الموضوع الخاص للدورة الرابعة والخمسين، وأهابت بالدول الأعضاء إلى ضمان وصول الجميع بشكل منصف إلى نظم غذائية صحية وأطعمة مغذية وتوفير التعليم الجيد والشامل للجميع، ودعت إلى إدماج التغذية في خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. وأُسْتُشِيرَت المنظمات غير الحكومية أيضا خلال المشاورات غير الرسمية التي أُجريت بشأن مشروع القرار.

[7 أيار/مايو 2021]

المحتويات

الصفحة	الفصل
11	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يُوجَّه انتباهه إليها . . .
11	ألف - مشروع مقرر يُقترح على المجلس اعتماده
12	باء - المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس إليها
23	الثاني - مناقشة عامة: (أ) اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني (ب) السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة
25	الثالث - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان
26	الرابع - دور لجنة السكان والتنمية وتنظيمها في المستقبل
27	الخامس - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للجنة
28	السادس - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والخمسين
29	السابع - تنظيم الدورة
29	ألف - افتتاح الدورة ومدتها
29	باء - الحضور
29	جيم - انتخاب أعضاء المكتب
30	دال - جدول الأعمال
30	هاء - الوثائق

المرفقات

31	الأول - قائمة الوثائق المعروضة على لجنة السكان والتنمية في دورتها الرابعة والخمسين
32	الثاني - وقائع الجلسات غير الرسمية الافتراضية للدورة الرابعة والخمسين للجنة السكان والتنمية

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي يُوجَّه انتباهه إليها

ألف - مشروع مقرر يُقترح على المجلس اعتماده

1 - توصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

تقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها الرابعة والخمسين وجدول الأعمال المؤقت والوثائق لدورتها الخامسة والخمسين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علماً بتقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها الرابعة والخمسين⁽¹⁾؛

(ب) يقرُّ جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الخامسة والخمسين للجنة، على النحو المبين أدناه:

جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الخامسة والخمسين للجنة

1 - انتخاب أعضاء المكتب⁽²⁾.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للجنة

مذكرة من الأمانة العامة بشأن تنظيم أعمال الدورة

3 - مناقشة عامة:

(أ) اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

على الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛

(ب) السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد

والشامل للجميع

(1) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2021، الملحق رقم 5 (E/2021/25).

(2) وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 213/2005، عقدت اللجنة، بعد اختتام دورتها الرابعة والخمسين مباشرة، الجلسة الأولى من دورتها الخامسة والخمسين لغرض واحد هو انتخاب رئيس اللجنة الجديد وأعضاء المكتب الآخرين، وذلك وفقاً للمادة 15 من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس.

تقرير الأمين العام عن البرامج والتدخلات الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياق المسائل المتعلقة بالسكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل

تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

4 - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الاتجاهات الديمغرافية في العالم

تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام 2021: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

مذكرة من الأمانة العامة بشأن الخطة البرنامجية لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020: البرنامج الفرعي 5، السكان، من البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية⁽³⁾

5 - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجنة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تتضمن جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجنة

6 - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والخمسين.

باء - المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس إليها

2 - اعتمدت اللجنة القرار والمقرر التاليين ويُوجَّه انتباه المجلس إليهما:

(3) من المقرر الانتهاء من إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 في النصف الأول من عام 2021.

القرار 1/2021

السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة

إن لجنة السكان والتنمية،

إنه تؤكد من جديد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية⁽⁴⁾ والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه⁽⁵⁾، والإعلان الصادر بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية⁽⁶⁾، والقرارات السابقة للجنة السكان والتنمية،

وإنه تشير إلى نتائج الاجتماعات والمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرفيعة المستوى التي عقدتها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والميادين المتصلة بها، وإلى إعلان ومنهاج عمل بيجين⁽⁷⁾،

وإنه تؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه الجمعية مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتقضي إلى التحول، وأكدت التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة تنفيذاً كاملاً بحلول عام 2030 بما يضمن عدم ترك أحد خلف الركب، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإنه تؤكد من جديد أيضاً قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، والتي تعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإنه تؤكد من جديد كذلك التزامها الكامل بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 باعتبارها مخطط إعادة البناء على نحو أفضل بعد انجلاء جائحة كوفيد-19، وإذ تهيب بالدول الأعضاء إلى جعل الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030 لما فيه مصلحة الجميع، بتحقيق جميع الأهداف والغايات المسطرة فيها، تتعزز وترتفع وتيرتها في هذا العقد من العمل من أجل بناء مجتمعات أكثر استدامة وسلاماً وإنصافاً وشمولاً وقدرة على الصمود حيث لا يبقى أحد خلف الركب،

(4) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 5-13 أيلول/سبتمبر 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(5) انظر قرار الجمعية العامة د-21/2، المرفق؛ والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الحادية والعشرون، الملحق رقم 3 (A/S-21/5/Rev.1)؛ و A/S-21/PV.9.

(6) E/2019/25-E/CN.9/2019/L.3.

(7) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، 4-15 أيلول/سبتمبر 1995 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

وإذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽⁸⁾، وإلى التزامات الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁹⁾، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽¹⁰⁾، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة⁽¹¹⁾، واتفاقية حقوق الطفل⁽¹²⁾، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة⁽¹³⁾، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري⁽¹⁴⁾، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم⁽¹⁵⁾،

وإذ تؤكد من جديد اتفاق باريس⁽¹⁶⁾، وإذ تشجع جميع أطرافه على تنفيذه تنفيذا تاما وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽¹⁷⁾ التي لم تودع بعد صكوكها للتصديق عليها أو قبولها أو إقرارها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽¹⁸⁾، وإذ تشير أيضا إلى تشجيعه على إجراء تدريبات منتظمة على التأهب لمخاطر الكوارث ومنعها والتصدي لها والتعافي من آثارها، على الصعيدين الوطني والمحلي، وإذ تشير كذلك إلى الخطة الحضرية الجديدة⁽¹⁹⁾، وإذ تؤكد من جديد أهمية تعزيز إدماج الأمن الغذائي والاحتياجات التغذوية لسكان المناطق الحضرية، ولا سيما فقراء المناطق الحضرية، من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية،

وإذ تعرب عن قلقها من أن تغير المناخ سيؤثر تأثيرا غير متناسب على البلدان النامية والمجتمعات المحلية والمهمشة والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، ولا سيما النساء والأطفال، وعلى سبل عيشهم⁽²⁰⁾، مما سيعرض مئات الملايين من الناس للخطر في نهاية المطاف، ومن أنه، بحلول عام 2050، قد يزداد احتمال التعرّض للجوع والتعرض لسوء التغذية لدى الأطفال بنسبة تصل إلى 20 في المائة بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ، وإذ تكرر تأكيد الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات لبناء القدرة على الصمود، ولا سيما لأولئك الأشد فقرا والذين يعيشون في أوضاع هشّة، من خلال الاستثمار في الوقاية والتأهب، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث، وخاصة في إطار استراتيجيات التكيف والتخفيف من المخاطر، وتحسين تقييمات المخاطر المشتركة واستراتيجيات إدارة المخاطر من أجل الحد من آثار الكوارث الطبيعية

(8) قرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3).

(9) انظر قرار الجمعية العامة 2200 ألف (د-21)، المرفق.

(10) المرجع نفسه.

(11) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1249, No. 20378.

(12) المرجع نفسه، المجلد 1577، الرقم 27531.

(13) المرجع نفسه، المجلد 2515، الرقم 44910.

(14) المرجع نفسه، المجلد 660، الرقم 9464.

(15) المرجع نفسه، المجلد 2220، الرقم 39481.

(16) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة [FCCC/CP/2015/10/Add.1](#)، المقرر 1/م أ-21.

(17) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(18) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

(19) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

(20) استنادا إلى الهدف 13 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتكلفتها لمعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ في الأمن الغذائي، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والريفية، إلى جانب الأسباب الجذرية الأخرى لانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، ولكفالة التصدي السريع والفعال للكوارث وما يتصل بها من حالات نزوح، بما في ذلك إمكانية الحصول على الإمدادات الأساسية من الأغذية ومواد الإغاثة غير الغذائية، بما يلئم الاحتياجات المحلية،

وإنّ تشير إلى الإعلان السياسي الصادر عن اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة⁽²¹⁾، الذي أعيد فيه تأكيد حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، دون تمييز من أي نوع، وأعرب فيه عن إدراك أن الأمن الغذائي وسلامة الأغذية والتغذية الكافية والمنظومات الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود والقائمة على التنوع والمراعية لأصول التغذية هي عناصر مهمة لسكان أوفر صحة،

وإنّ تؤكد من جديد حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع،

وإنّ تشير إلى قرار الجمعية العامة 259/70 المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2016، الذي أعلنت بموجبه الفترة 2016-2025 عقدا لعمل الأمم المتحدة بشأن التغذية، وإنّ تشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة 239/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، الذي أعلنت بموجبه الفترة 2019-2028 عقدا للأمم المتحدة للزراعة الأسرية، مما يبرز دور الزراعة الأسرية في المساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق هدف القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وإنّ تشير كذلك إلى إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي المؤرخ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1996، وإلى إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي لعام 2009⁽²²⁾، ولا سيما مبادئ روما الخمسة من أجل أمن غذائي عالمي مستدام، وإنّ تلاحظ إعلان روما عن التغذية⁽²³⁾ وإطار عمله⁽²⁴⁾،

وإنّ تؤكد على الحاجة الملحة للتعاون الدولي لتحسين استدامة المنظومات الغذائية، ولا سيما أساليب إنتاج الأغذية وتجهيزها وحفظها وتوزيعها، بما في ذلك من خلال نشر المعارف التقنية والعلمية، وتطوير وإصلاح المنظومات الغذائية بطريقة تحقق أكفا طرق تنمية واستخدام الموارد الطبيعية وأكثرها استدامة لضمان التوزيع العادل للإمدادات الغذائية العالمية بالتناسب مع مدى الحاجة،

وإنّ تعترف بأهمية تحقيق أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج وبالتالي تخفيف الضغط على النظم الإيكولوجية، وإنّ تسلّم بالدور الأساسي للمنظومات الغذائية المستدامة التي تعزز الأمن الغذائي والتغذية لسكان العالم بتعدادهم الآخذ في النمو وتسهم في التخفيف من حدة الفقر والقضاء على الجوع وتحسين صحة الإنسان،

(21) قرار الجمعية العامة 259/70.

(22) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الوثيقة 2009/2.WSFS.

(23) منظمة الصحة العالمية، الوثيقة EB136/8، المرفق الأول.

(24) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

وإنّ تؤكد ضرورة القضاء على الجوع ومنع جميع أشكال سوء التغذية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما نقص التغذية والتقرن والهزال ونقص الوزن وزيادة الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة، وفقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب والمراهقات والرضع الأطفال الصغار، من بين حالات نقص أخرى في المغذيات الدقيقة، إلى جانب ضرورة معالجة تصاعد معدلات نقص التغذية وعكس الاتجاهات المتصاعدة في زيادة الوزن والسمنة وتخفيف عبء الأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي في جميع الفئات العمرية،

وإنّ تعرب عن بالغ القلق إزاء ما تشير إليه التقديرات الأولية من أن جائحة كوفيد-19 ربما تكون قد أدت إلى إضافة ما بين 83 و 132 مليون شخص آخرين في جميع أنحاء العالم في عام 2020 إلى أعداد الأشخاص الذين يعانون من الجوع،

وإنّ تسلّم بالمساهمات البالغة الأهمية التي تقدّمها المرأة الريفية في الاقتصادات المحلية والوطنية وفي إنتاج الغذاء، وفي تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وإنّ تعرب عن بالغ القلق لأن النساء، رغم مساهمتهم بأكثر من 50 في المائة من إنتاج الأغذية على صعيد العالم، يمثلن 70 في المائة من الجوع في العالم، ولأن النساء والفتيات يتعرضن بشكل غير متناسب للجوع وانعدام الأمن الغذائي والفقر، وهو ما يعزى جزئياً إلى انعدام المساواة بين الجنسين والتمييز،

وإنّ تسلّم أيضاً بأن الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، والأزمات المالية والاقتصادية، وأوجه عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، والنزاعات، وحالات الطوارئ الإنسانية، وحالات تفشي الأمراض وانتشار الآفات، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور النظم الإيكولوجية، وإزالة الغابات، والتصحر، وتدهور الأراضي، وحالات الجفاف والفيضانات، وندرة المياه، والآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك ازدياد تواتر وشدة الظواهر الجوية القصوى وتدهور البيئة، فضلاً عن انعدام الأمن في مجال الطاقة والتوسع الحضري غير المخطط والسريع، كلها يُعتبر من العوامل الرئيسية التي تسهم في انتكاس ما أنجز على صعيد مكافحة الجوع على الصعيد العالمي، وهو ما يزيد من صعوبة تحقيق هدف القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030،

وإنّ تعترف بضرورة مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول كأحد مصادر تمويل التنمية بهدف الحدّ من الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة،

وإنّ يساورها بالغ القلق من أن الاختلالات الخطيرة التي ألحقتها جائحة كوفيد-19 بالمجتمعات والاقتصادات والعمالة والتعليم والنظم الصحية والتجارة العالمية وسلاسل الإمداد والسفر، وكذلك بالنظم الزراعية والصناعية والتجارية، إلى جانب تأثيرها الشديد في أسعار الأغذية، تتسبّب في تفاقم أوجه الضعف وعدم المساواة، وتؤثر تأثيراً مدمراً في التنمية المستدامة والاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك على صعد القضاء على الفقر، وسبل العيش، والقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، والقضاء على العنف الجنسي والجسدي، بما في ذلك العنف العائلي والعنف المرتكب في السياقات الرقمية، والأمن الغذائي والتغذية، وتوافر فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، وتوافر مياه الشرب المأمونة بتكلفة ميسورة، وتوافر خدمات الصرف الصحي بشكل واف وعادل، وإدارة النفايات بالأساليب السليمة بيئياً، وخاصة لأولئك الأشد فقراً وضعفاً والأكثر تضرراً عن الركب، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان التي تواجه أوضاعاً

خاصة وتلك التي تواجه تحديات محدّدة، مما يطرح أمامها صعوبات أكبر ويتطلب بذل جهود إضافية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده بحلول عام 2030، والقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية للجميع،

وإنّ تسلم بأن النساء والفتيات يؤدّين دوراً حيوياً بوصفهن من عوامل التنمية، وإنّ تعترف بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات أمر حاسم الأهمية للتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإنّ تسلم أيضاً بأن سياسات التغذية وغيرها من السياسات ذات الصلة ينبغي أن تراعي حقوق واحتياجات المرأة وأن تمكّنها، بحيث تسهم في تحسين قدرة المرأة على الوصول على قدم المساواة مع الرجل إلى الحماية والموارد الاجتماعية، بما يشمل الدخل، والأراضي، والمياه، والتمويل، والعمالة، والمواريث، والتعليم الجيد النوعية في جميع المراحل الدراسية وفرص التعلّم المتاحة مدى الحياة، والتدريب، والعلم والتكنولوجيا، وخدمات الرعاية الصحية، ومن ثمّ تعزز الأمن الغذائي والصحة،

وإنّ تسلم أيضاً بأن الصحة شرط مسبق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإنّ تدرك أن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية من المتطلبات الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والوفاء بالالتزامات العالمية والإقليمية والوطنية على صعيد التنمية المستدامة،

وإنّ تعرب عن القلق من أنه، على الرغم من التقدم المحرز نحو تحقيق التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لا تزال هناك فجوات كبيرة في تنفيذه، وإنّ تلاحظ في هذا الصدد الالتزامات الطوعية من جانب الدول الأعضاء بمواصلة تنفيذ برنامج العمل وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإنّ تشجع الدول الأعضاء على اتخاذ مزيد من الإجراءات لتنفيذها في سياق عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإنّ تشدّد على أن البيانات الديمغرافية الموثوقة والآنية والعالية الجودة والمتيسرة والمصنفة يجب أن تكون محور تركيز أي جهد يبذل لتعزيز النظم الإحصائية لأغراض استعراض ومتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى أهمية جمع وتحليل ونشر البيانات والإحصاءات السكانية المصنفة حسب الدخل والنوع الجنساني والعمر والعرق والانتماء الإثني والحالة على صعيد الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغير ذلك من الخصائص المرتبطة بالسياقات الوطنية لأغراض صياغة السياسات من قبل جميع البلدان،

1 - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة⁽²⁵⁾، وتقرير الأمين العام عن استعراض تأثير مرض فيروس كورونا على البرامج والمبادرات المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياق إسهامها في مسائل السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة⁽²⁶⁾؛

2 - **تؤكد من جديد أيضاً** ما لكل بلد من حق سيادي في تنفيذ توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أو المقترحات الأخرى الواردة في هذا القرار، بما يتفق مع القوانين الوطنية والأولويات

E/CN.9/2021/2 (25)

E/CN.9/2021/3 (26)

الإيمانية، ومع إيلاء الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لشعبه، وبما يتفق مع حقوق الإنسان الدولية المعترف بها عالمياً؛

3 - **تؤكد من جديد** برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه ونتائج عمليات استعراضه، وتلاحظ الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض الإقليمية، مشددة على أن الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض الإقليمية تقدّم إرشادات مرتبطة بالسياق الإقليمي المحدد بشأن السكان والتنمية لكل منطقة من المناطق التي اعتمدت الوثائق الختامية المعنية؛

4 - **تهيب** بالحكومات إلى اتخاذ تدابير ملموسة من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه، وكذلك إعلان ومنهج عمل بيجين، وهي صكوك مرتبطة على نحو متكامل بالجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، والحريات الأساسية، والحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وتحقيق التنمية المستدامة، وتشدد على ما يتسم به جميع الديناميات السكانية من أهمية للتنمية، بما في ذلك لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽²⁷⁾ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽²⁸⁾؛

5 - **تؤكد** أن تعزيز المنظومات الغذائية المستدامة ومنظومات الإنتاج الزراعي وصيد الأسماك المستدامة، بما في ذلك الممارسات الزراعية - الإيكولوجية وغيرها من النهج الابتكارية، والأمن الغذائي، والتغذية، وسلامة الأغذية، كلّها عناصر رئيسية للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك تأنيث الفقر، وتدعو إلى بذل جهود أكبر، بما في ذلك عن طريق تعبئة المساعدة المالية والتقنية من جميع المصادر لإحداث تحولات في المنظومات الغذائية لجعلها أكثر استدامة وقدرة على الصمود لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية، مع التركيز بشكل خاص على الجهود المبذولة لدعم الزراعة الأسرية والمنتجين الصغار والمتوسطين، بمن فيهم الصيادون والعاملون في مجال الأسماك، فضلاً عن تعجيل وتكثيف الإجراءات، حسب الاقتضاء، من أجل تعزيز قدرة المنظومات الغذائية وسبل معيشة الناس على الصمود وعلى التكيف في مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ، وإيجاد عالم خال من الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله بحلول عام 2030، والمساهمة في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة؛

6 - **تسلّم** بأن للمنظومات الغذائية المستدامة دوراً أساسياً في تعزيز النظم الغذائية الصحية وتحسين التغذية والوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، ولا سيما الأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي، وضمان النمو الصحي وتقوية النظام المناعي وتحسين النمو الإدراكي، وترحب بوضع وتنفيذ سياسات وطنية متوافقة مع التنمية المستدامة ومراعية للاعتبارات الجنسانية ترمي إلى القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله وتحويل المنظومات الغذائية بحيث تتيح للجميع اتباع النظم الغذائية التي تضمن تغذية سليمة، بما في ذلك النظم الغذائية الصحية التقليدية، مع إعادة التأكيد على وجوب أن يتم بشكل متزامن تعزيز نظم الصحة والمياه والصرف الصحي من أجل القضاء على سوء التغذية؛

7 - **تحث** الحكومات على كفالة تكافؤ الفرص وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في مواقع القيادة وصنع القرارات السياسية، ودعم المرأة في السياقات الريفية على وجه الخصوص، وتدعو إلى

(27) قرار الجمعية العامة 1/70.

(28) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

سد الفجوة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية في مجال الزراعة، بينما تلاحظ مع القلق أن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة فيما يتعلق بكثير من الأصول والمدخلات والخدمات، وتتشدد على ضرورة الاستثمار في الجهود الرامية إلى تقديم الدعم لتمكين جميع النساء والفتيات، ولا سيما الريفيات، وتعزيز هذه الجهود لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية لهن ولأسرهن وتطوير مشاريعهن في مجال الأعمال الزراعية لزيادة فرص جنسهن للعائدات الديمغرافية، وتعزيز تمتعهن بمستويات معيشة ملائمة وعمل لائق، وضمان حصولهن على أجر متساو عن العمل المتساوي، وضمان تمتعهن بالصحة والرفاه والسلامة الشخصية إلى أقصى درجة ممكنة، وتمتعهن بنصيب متكافئ في الموارث وحقوق الملكية والأراضي والموارد الطبيعية، وبفرص الحصول على قروض ميسورة منخفضة التكلفة وطويلة الأجل والوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، مع مراعاة أن انتشار انعدام الأمن الغذائي يعرض صحة وحياة النساء والأطفال للمخاطر؛

8 - **تهييب** بالدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى مواصلة تشغيل سلاسل الإمداد بالأغذية والمواد الزراعية، وضمان استمرار تجارة الأغذية والمواشي والمنتجات والمدخلات الضرورية للإنتاج الزراعي والغذائي ونقلها إلى الأسواق، والتقليل من فاقد الأغذية ومنع الهدر الغذائي وإعادة استخدام الأغذية المهدرة، ودعم العمال والصيادين والمزارعين، بمن فيهم صغار المزارعين ونساء وشباب المناطق الريفية، والعمالة المهاجرة والموسمية في قطاع الزراعة وسلاسل الإمداد بالأغذية لمواصلة عملهم الأساسي، بما في ذلك عبر الحدود، على نحو مأمون، وتعبئة وتخصيص الجهود الوافية على صعيدي الإدارة والاستخدام المستدامين للموارد وتعزيز القدرات المؤسسية من أجل التعجيل بتنفيذ الزراعات ومصادر الأسماك المستدامة والنظم الزراعية والمنظومات الغذائية المستدامة، وتوفير إمكانية الحصول المستمر على الأغذية الكافية والأمن الغذائي والمغذية والميسورة التكلفة، وتوفير شبكات الأمان والمساعدة الاجتماعية الكافية لتقليص الآثار السلبية لفقدان سبل العيش وارتفاع أسعار الأغذية على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتؤكد أن جائحة كوفيد-19 تؤدي إلى تفاقم المستويات العالية القائمة لانعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية والاحتياجات الإنسانية؛

9 - **تحث** الدول الأعضاء على حماية الأمن الغذائي والتغذية للجميع، بمن في ذلك النساء والأطفال والمراهقون والشباب وكبار السن، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، وسكان المناطق الريفية والمنتجون الريفيون، والمشردون واللاجئون والمهاجرون، وفقراء الحضر والريف، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشّة، بمن فيهم أولئك الذين يعانون من أزمات إنسانية أو من الآثار الضارة لتغير المناخ أو الصدمات الاقتصادية، وذلك عبر جملة وسائل منها تعزيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمواجهة التأثيرات الضارة لحالات التباطؤ والركود الاقتصادي على الجهود الرامية إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية؛

10 - **تحت/أيضا** الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات متعددة القطاعات لتعزيز نمط الحياة النشط والصحي، بما في ذلك النشاط البدني، لصالح جميع الناس طوال حياتهم، وضمان عالم خالٍ من سوء التغذية بجميع أشكاله، يتاح فيه للناس كافة ما يمكّنهم من تحمّل المسؤولية عن صحتهم، مدعومين بتدابير تنظيمية حكومية، والحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والأغذية المأمونة والكافية والمغذية، واتباع نظم غذائية متنوعة ومتوازنة وصحية طوال فترة حياتهم، مع التركيز بشكل خاص على الاحتياجات التغذوية للحوامل والمرضعات والنساء اللواتي في سن الإنجاب والمراهقات، والاحتياجات التغذوية للرضع والأطفال الصغار، خاصة خلال أول 1 000 يوم من عمر الطفل، بوسائل منها، حسب الاقتضاء،

الرضاعة الطبيعية الخالصة خلال الأشهر الستة الأولى، مع استمرار الرضاعة الطبيعية حتى عمر سنتين أو أكثر، مع توفير التغذية التكميلية المناسبة؛

11 - **تبحث** الحكومات والمجتمع الدولي على كفالة تمتع الشباب، بشكل منصف وشامل، بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية عن طريق تمكينهم من الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية المستدامة دون تمييز، ومن خلال إيلاء اهتمام خاص للتغذية، بما في ذلك اضطرابات تناول الطعام والسمنة، والوقاية من الأمراض غير المعدية والأمراض المعدية، ومن خلال دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، فضلا عن إزالة جميع أنواع الحواجز التي تحول دون قدرة المراهقين والشباب على حماية صحتهم، وتحثها على تقديم الدعم والقيام بالاستثمار بصورة نشطة من أجل زيادة مشاركة الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب والتي تركز على الشباب في صياغة الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، حسب الانطباق، التي تؤثر على الشباب، واتخاذ القرارات بشأنها وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛

12 - **تسلم** بأن الأطفال الذين تتاح لهم فرصة النمو والتطور في بيئة سليمة تستجيب لاحتياجاتهم، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية، وتنمي فيهم وتعزز لديهم، منذ سن مبكرة، أنماط السلوك وأساليب الحياة الصحية، بما في ذلك توفير الاختيارات الغذائية الصحية والوجبات المدرسية والنشاط البدني المنتظم، وتشجع على المواظبة على أساليب الحياة الصحية، يمكن أن يتقلص إلى حد بعيد خطر إصابتهم بسمنة الأطفال وبأمراض غير المعدية في الكبر، وأن يحققوا كامل إمكاناتهم؛

13 - **تسلم كذلك** بالخسائر الفادحة التي ألحقتها جائحة كوفيد-19 بالنظم الصحية الوطنية، وتهيب بالدول الأعضاء إلى الحفاظ على استمرارية تشغيل النظم الصحية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية، في جميع الجوانب ذات الصلة اللازمة للاستجابة لجائحة كوفيد-19 بفعالية على صعيد الصحة العامة، وتهيب بالدول الأعضاء إلى ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك لأغراض تنظيم الأسرة والتزود بالمعلومات والتتقيف، وضمان التنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وكفالة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتمتعهم بالحقوق الإنجابية؛

14 - **تعرب عن القلق** من أن أطفال المدارس، الذين يعتمدون عادة على الوجبات المدرسية كمصدر موثوق للتغذية اليومية، قد لا يحصلون بشكل منتظم على الوجبات والتغذية في المدارس بسبب جائحة كوفيد-19 وما يرتبط بها من قيود، وتهيب بالدول الأعضاء إلى التخفيف من آثار إغلاق المدارس، بما في ذلك على تغذية الأطفال، التي قد تؤثر على الفتيات والفتيان تأثيرا مختلفا، ولا سيما المراهقات، اللائي يتوقع منهن أكثر من غيرهن، بسبب الأعراف الاجتماعية السلبية، الاضطلاع بمهام الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر، مما يحد من إمكانية حصولهن على التعليم عن بُعد ومن استقاداتهن ببرامج الدعم التعليمي الأخرى، وقد يزيد من تعرضهن لخطر الممارسات الضارة من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، فضلا عن العنف الجنسي والجسدي، وعمل الأطفال والاتجار بالأشخاص، وحالات الحمل العارض، وهو ما قد يؤدي بالفتيات إلى ترك المدرسة قبل إتمام تعليمهن وعدم العودة إلى المدارس أبدا نتيجة لذلك؛

15 - **تهييب** بالدول الأعضاء أن تدعم بشكل نشط تنفيذ عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشخوخة (2021-2030)، وأن تتخذ إجراءات لدرء الآثار غير المتناسبة لجائحة كوفيد-19 على كبار السن ورصدها ومعالجتها وتعزيز تلك الإجراءات، مع إيلاء اهتمام خاص لحالات نقص المغذيات والأمراض المتصلة بها لدى تصميم وتنفيذ برامج الإرشاد الصحي والوقاية الموجهة إلى كبار السن؛

16 - **تشجع** الجهود المبذولة على جميع المستويات لوضع وتعزيز التدابير والبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية، للمحتاجين وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة والذين يواجهون التمييز، مثل برامج تقديم الأغذية والنقد مقابل العمل، وبرامج تحويل الاستحقاقات مباشرة، وبرامج التحويلات النقدية والقسائم، وبرامج التغذية المدرسية، وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، وتؤكد في هذا الصدد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم؛

17 - **تحث** الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والمحلي تهدف إلى تمكين الجميع من الحصول على أغذية مأمونة وكافية وميسورة التكلفة ومغذية ومتنوعة ومن اتباع نظم غذائية صحية، مع الامتثال لشروط النظافة الصحية ومعايير سلامة الأغذية، وتحث جميع أصحاب المصلحة على تعزيز وصول صغار المنتجين إلى الأسواق المحلية والإقليمية والوطنية، وتؤكد في هذا الصدد على دور الزراعات الصغيرة والزراعة الأسرية في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير سبل العيش؛

18 - **تهييب** بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية وجميع قطاعات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، إلى تعزيز التضامن والتعاون المتعدد الأطراف والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لمكافحة آثار جائحة كوفيد-19، وتكثيف مساهمات جميع الجهات الفاعلة في التنفيذ الكامل والفعال والمبجل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

19 - **تحث** الدول الأعضاء على إتاحة المجال عالمياً للحصول بشكل عادل وميسور التكلفة ومناسب التوقيت على اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص وخدمات الرعاية الصحية المأمونة والفعالة فيما يتصل بكوفيد-19، بما في ذلك في إطار الدعم المقدم من مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي وغيره من المبادرات ذات الصلة، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، والإسراع بوتيرة الانتعاش العالمي والمساهمة في إنهاء الجائحة؛

20 - **ترحب** بمبادرة الأمين العام لعقد مؤتمر قمة المنظومات الغذائية في عام 2021 في إطار عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتطلع إلى مؤتمر قمة طوكيو المقبل بشأن التغذية من أجل النمو، المقرر عقده في عام 2021؛

21 - **تهييب** بصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مواصلة الاضطلاع بدور حاسم، في إطار ولايته، في مساعدة البلدان، استناداً إلى احتياجاتها وبالتشاور معها، لتمكينها من تحقيق التنفيذ الكامل والفعال للأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه بعد عام 2014، وفي خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

22 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل عمله الموضوعي بشأن السكان والتنمية، بما في ذلك بشأن تفاعل الديناميات السكانية وأشكال عدم المساواة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وأن يسعى لإدخال المزيد من التحسينات على مستوى إتاحة وحسن توقيت البيانات السكانية المصنفة لكي يتسنى

للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية استخدامها، وأن يواصل تقييم التقدم المحرز صوب التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه وتنفيذ خطة عام 2030، والإبلاغ عن هذا التقدم.

المقرر 201/2021

الموضوع الخاص للدورة السادسة والخمسين للجنة السكان والتنمية

تقرّر لجنة السكان والتنمية أن يكون الموضوع الخاص لدورتها السادسة والخمسين، في عام 2023، هو "السكان والتعليم والتنمية المستدامة".

الفصل الثاني

مناقشة عامة:

- (أ) اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني
- (ب) السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة

3 - نظرت اللجنة في البندين الفرعيين (أ) و (ب) في إطار البند 3 من جدول أعمالها في جلستها الثانية، المعقودة في 23 نيسان/أبريل 2021، وعقدت ست جلسات غير رسمية افتراضية لإجراء مناقشة عامة، وثلاث حلقات نقاش تحاورية، منها حلقة رفيعة المستوى وحلقة لأصحاب المصلحة المتعددين وحلقة للخبراء. ويرد بيان لوقائع تلك الجلسات غير الرسمية الافتراضية في المرفق الثاني لهذا التقرير. وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة:

(أ) تقرير الأمين العام عن السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة (E/CN.9/2021/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن استعراض أثر مرض فيروس كورونا على البرامج والتدخلات المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياق السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة (E/CN.9/2021/3)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/2021/4).

4 - وعُرض على اللجنة أيضاً عدد من البيانات المقدمة من منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي⁽²⁹⁾.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة

5 - كان معروضا على اللجنة في جلستها الثانية، المعقودة في 23 نيسان/أبريل، مشروع قرار بعنوان "السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة"، قدمه الرئيس بناء على مشاورات غير رسمية. وأبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية. واعتمدت اللجنة مشروع القرار (انظر الفصل الأول، الفرع باء، القرار 1/2021).

(29) E/CN.9/2021/NGO/1 و E/CN.9/2021/NGO/2 و E/CN.9/2021/NGO/3 و E/CN.9/2021/NGO/4 و E/CN.9/2021/NGO/5 و E/CN.9/2021/NGO/6 و E/CN.9/2021/NGO/7 و E/CN.9/2021/NGO/8 و E/CN.9/2021/NGO/9 و E/CN.9/2021/NGO/10 و E/CN.9/2021/NGO/11 و E/CN.9/2021/NGO/12 و E/CN.9/2021/NGO/13 و E/CN.9/2021/NGO/14 و E/CN.9/2021/NGO/15 و E/CN.9/2021/NGO/16 و E/CN.9/2021/NGO/17 و E/CN.9/2021/NGO/18 و E/CN.9/2021/NGO/19 و E/CN.9/2021/NGO/20.

- 6 - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ببيانات ممثلو فرنسا (باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك ألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، وليختنشتاين، ومقدونيا الشمالية)، والبرازيل، وكولومبيا، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، والمكسيك، وإسرائيل، وتركيا، وكذلك المراقبون عن مصر، والجمهورية العربية السورية، وأستراليا (باسم كندا ونيوزيلندا أيضا)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهنغاريا، وغواتيمالا، والعراق، وقطر، ونيكاراغوا، والمغرب، والفلبين.
- 7 - وأدلى المراقب عن الكرسي الرسولي ببيان أيضا.

الموضوع الخاص للدورة السادسة والخمسين للجنة السكان والتنمية

- 8 - في الجلسة ذاتها، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر بعنوان "الموضوع خاص للدورة السادسة والخمسين للجنة السكان والتنمية"، قدمه الرئيس بناء على مشاورات غير رسمية. وأبلغت اللجنة بأن مشروع المقرر لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية. واعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر 101/2021).

الفصل الثالث

تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان

9 - عقدت اللجنة جلسة غير رسمية افتراضية لعقد حلقة نقاش واحدة للخبراء، أعقبها مناقشة تحاورية، في إطار البند 4 من جدول أعمالها، المعنون "تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان". ويرد بيان لوقائع تلك الجلسة غير الرسمية الافتراضية في المرفق الثاني لهذا التقرير. وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة:

- (أ) تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام 2020: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.9/2021/5)؛
- (ب) مذكورة من الأمانة العامة عن الخطة البرنامجية لعام 2021 والأداء البرنامجي لعام 2019: البرنامج الفرعي 5، السكان، من البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.9/2021/CRP.2).

الفصل الرابع

دور لجنة السكان والتنمية وتنظيمها في المستقبل

10 - عقدت اللجنة جلسة غير رسمية افتراضية لإجراء مناقشة عامة بشأن البند 5 من جدول أعمالها، "دور لجنة السكان والتنمية وتنظيمها في المستقبل". ويرد بيان لوقائع تلك الجلسة غير الرسمية الافتراضية في المرفق الثاني لهذا التقرير. وكانت الوثيقة التالية معروضة عليها:

مذكورة من الأمانة العامة بشأن دور لجنة السكان والتنمية وتنظيمها في المستقبل
(E/CN.9/2021/CRP.1).

الفصل الخامس

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للجنة

- 11 - في الجلسة الثانية، المعقودة في 23 نيسان/أبريل 2021، كان معروضا على اللجنة جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الخامسة والخمسين للجنة في عام 2022 (E/CN.9/2021/L.2).
- 12 - وفي الجلسة ذاتها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت والوثائق لدورتها الخامسة والخمسين (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

الفصل السادس

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والخمسين

- 13 - في الجلسة الثانية، المعقودة في 23 نيسان/أبريل 2021، عرضت نائبة الرئيس والمقررة، داملا فيدان (تركيا)، مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والخمسين، على النحو الوارد في الوثيقة [E/CN.9/2021/L.3](#).
- 14 - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير وعهدت إلى نائبة الرئيس والمقررة بوضعه في صيغته النهائية بالتشاور مع الأمانة العامة.

الفصل السابع

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

15 - عقدت لجنة السكان والتنمية دورتها الرابعة والخمسين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 19 إلى 23 نيسان/أبريل 2021. وعقدت اللجنة جلسيتين (الأولى والثانية).

16 - وعملاً بتنظيم الأعمال المعتمد في الجلسة الأولى المعقودة في 19 نيسان/أبريل 2021، ومراعاةً لأثر الظروف السائدة المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على ترتيبات العمل لدورتها الرابعة والخمسين والحلول التكنولوجية والإجرائية المتاحة للفترة الانتقالية، عقدت اللجنة أيضاً سبع جلسات غير رسمية افتراضية. ويرد بيان لوقائع تلك الجلسات غير الرسمية الافتراضية في المرفق الثاني لهذا التقرير.

17 - وفي الجلسة الأولى المعقودة في 19 نيسان/أبريل، افتتح رئيس اللجنة، ييمداغو إيريك تيار (بوركينا فاسو)، الدورة العادية.

18 - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان كل من نائبة الأمين العام للأمم المتحدة؛ ووزير الخارجية والتعاون والتكامل الأفريقي واليوربيين في الخارج في بوركينا فاسو، ألفا باري؛ والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ورئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ والأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، باسم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والمبعوثة الخاصة للأمين العام إلى مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية لعام 2021.

19 - وفي الجلسة ذاتها أيضاً، أَلقت كلمة رئيسية الملكة الأم لبوتان، سفيرة النوايا الحسنة لصندوق الأمم المتحدة للسكان والحائزة على جائزة الأمم المتحدة للسكان لعام 2020، غياليوم سانغاي تشودين وانغشوك.

باء - الحضور

20 - حضر الدورة ممثلو 36 دولة من الدول الأعضاء في اللجنة. وحضر أيضاً مراقبون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة وعن دول غير أعضاء وعن منظمات حكومية دولية وممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وعن منظمات غير حكومية. وستصدر قائمة المشاركين في الوثيقة E/CN.9/2021/INF/1.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

21 - وفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي 205/2020 و 206/2020 و 219/2020، اختتمت اللجنة انتخاب الأعضاء التالية أسماؤهم بموجب إجراء الموافقة الصامتة، كما أُكِّد في رسالة مؤرخة 17 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين، وذلك اعتباراً من 17 تموز/يوليه 2020: ييمداغو إيريك تيار (بوركينا فاسو) رئيساً، ونزار قدوح (لبنان) وداملا فيدان (تركيا) نائبين للرئيس. وفي الرسالة نفسها، أشار الرئيس إلى أن انتخاب أعضاء المكتب من دول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سيُرجأ، على أن يُؤنَّز للمرشحين، عقب ترشيحهم، بأن يشاركوا في جلسات المكتب التي تُعقد تحضيراً للدورة الرابعة والخمسين.

22 - وانتخبت اللجنة، في جلستها الأولى المعقودة في 19 نيسان/أبريل 2021، كريستينا بوبيسكو (رومانيا) ومايرا ليسيت سورتو روساليس (السلفادور) نائبتين للرئيس بالتركية. ومن ثم، كان مكتب اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الرئيس

بيمداغو إيريك تيارى (بوركينا فاسو)

نواب الرئيس

داملا فيدان (تركيا)

نزار قدوح (لبنان)

كريستينا بوبيسكو (رومانيا)

مايرا ليسيت سورتو روساليس (السلفادور)

23 - وعيّنت اللجنة، في الجلسة ذاتها، نائبة الرئيسة، داملا فيدان (تركيا)، مقررّة للدورة.

دال - جدول الأعمال

24 - أقرت اللجنة، في جلستها الأولى المعقودة في 19 نيسان/أبريل 2021، جدول الأعمال المؤقت (E/CN.9/2021/1)، بالصيغة التالية:

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
- 2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- 3 - مناقشة عامة:
- (أ) اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛
- (ب) السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة.
- 4 - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان.
- 5 - دور لجنة السكان والتنمية وتنظيمها في المستقبل.
- 6 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للجنة.
- 7 - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والخمسين.
- 25 - وفي الجلسة ذاتها، أقرت اللجنة تنظيم أعمال الدورة (E/CN.9/2021/L.1).

هاء - الوثائق

26 - ترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين، وهي متاحة على الموقع الشبكي لشعبة السكان (www.un.org/development/desa/pd/events/CPD54).

المرفق الأول

قائمة الوثائق المعروضة على لجنة السكان والتنمية في دورتها الرابعة والخمسين

الرمز	بند جدول الأعمال	العنوان/البيان
E/CN.9/2021/1	2	جدول الأعمال المؤقت
E/CN.9/2021/2	3 (ب)	تقرير الأمين العام عن السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة
E/CN.9/2021/3	3 (ب)	تقرير الأمين العام عن استعراض أثر مرض فيروس كورونا على البرامج والتدخلات المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياق السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة
E/CN.9/2021/4	3 (أ)	تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
E/CN.9/2021/5	4	تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام 2020: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
E/CN.9/2021/CRP.2	4	مذكرة من الأمانة العامة بشأن الخطة البرنامجية لعام 2021 والأداء البرنامجي لعام 2019: البرنامج الفرعي 5، السكان، من البرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
E/CN.9/2021/CRP.1	5	مذكرة من الأمانة العامة بشأن دور لجنة السكان والتنمية وتنظيمها في المستقبل
E/CN.9/2021/L.1	2	تنظيم أعمال الدورة
E/CN.9/2021/L.2	6	جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين للجنة
E/CN.9/2021/L.3	7	مشروع تقرير اللجنة في دورتها الرابعة والخمسين
E/CN.9/2021/L.4	3 (أ)	مشروع مقرر عن الموضوع الخاص للدورة السادسة والخمسين للجنة السكان والتنمية
E/CN.9/2021/L.5	3 (ب)	مشروع قرار عن السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة
E/CN.9/2021/NGO/1-20	3 (أ) و 3 (ب)	البيانات المقدمة من المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المرفق الثاني

وقائع الجلسات غير الرسمية الافتراضية للدورة الرابعة والخمسين للجنة السكان والتنمية

عُقدت جلسات غير رسمية افتراضية لإجراء مناقشة عامة، وكذلك ثلاث حلقات نقاش أعقبتها حوارات تفاعلية، في إطار البند 3 من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب)

1 - في الجلسة غير الرسمية الافتراضية للجنة التي عُقدت بعد ظهر يوم 19 نيسان/أبريل 2021، عقب بيان أدلى به رئيس اللجنة، ييمداغو إيريك تيارى (بوركينا فاسو)، أدارت حلقة نقاش الخبراء والحوار التفاعلي نائبة الرئيس والوزيرة المستشارة في البعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة، مايرا ليسيث سورتو روساليس، التي أدلت أيضا ببيان.

2 - وفي الجلسة ذاتها، رد على الأسئلة التي طرحتها مديرة النقاش المشاركون في حلقة النقاش الآتية أسماؤهم: شيريل سوير، كبيرة موظفي شؤون السكان، شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ولورنزو بيلو، كبير الاقتصاديين، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ وسانديل سيميلين، الأخصائي التقني بفرع السكان والتنمية بصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وكارمن بريانو، مديرة البرامج المدرسية ببرنامج الأغذية العالمي؛ ومايكل هيرمان، كبير المستشارين بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

3 - وفي الجلسة ذاتها أيضا، بدأت اللجنة مناقشتها العامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) في إطار البند 3 من جدول الأعمال، واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو الدانمرك (باسم بلدان الشمال الأوروبي) وتركيا والهند وزامبيا.

4 - وفي الجلسة غير الرسمية الافتراضية ذاتها، التي عُقدت بعد ظهر يوم 19 نيسان/أبريل، أدلى ببيانات أيضا في المناقشة العامة المراقبون عن فنلندا (باسم الأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبالاو، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وتركمانستان، وتشيكيا، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتيمور - ليشتي، والجبل الأسود، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، والسلفادور، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا، وطاجيكستان، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، والكونغو، ولافتيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمغرب، ومقدونيا الشمالية، والمكسيك، وملاي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموناكو، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهولندا، واليابان، واليونان، والكونغو (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، ومنغوليا، وبيرو، وكينيا، وجنوب أفريقيا.

5 - وفي الجلسة غير الرسمية الافتراضية التي عُقدت صباح يوم 20 نيسان/أبريل 2021، عقدت اللجنة حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية في عام 2021، ترأستها نائبة الرئيس، داملا فيدان (تركيا)، التي أدلت ببيان.

6 - وأدار حلقة النقاش الرفيعة المستوى والحوار التفاعلي مدير مركز بحوث التنمية في جامعة بون في ألمانيا، يواخيم فون براون، الذي أدلى ببيان.

- 7 - وأجاب على الأسئلة التي طرحها مدير النقاش المشاركون في حلقة النقاش الآتية أسماؤهم: ليغيا نورونها، الأمينة العامة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وماكسيمو توريرو كولون، كبير الاقتصاديين في منظمة الأغذية والزراعة؛ وجيوتسنا بوري، مديرة شعبة البيئة والمناخ والشؤون الجنسانية والإمماج الاجتماعي في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ وعثمان باديان، الرئيس التنفيذي لمنظمة أكاديميا 2063 (AKADEMIYA2063)؛ ولورانس حداد، المدير التنفيذي للتحالف العالمي لتحسين التغذية؛ وكريستين غولد، مؤسسة منظمة "زاد للفكر" (Thought for Food) ورئيسها التنفيذية.
- 8 - وأعقب ذلك في الجلسة ذاتها أيضا مناقشة تحاورية أدلى خلالها ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الآتية أسماؤها: تحالف الكنائس للتنمية: اتحاد العمل من قبل الكنائس؛ والاتحاد الدولي لرابطات طلاب الطب؛ ومركز صحة المرأة وتعليمها.
- 9 - وفي الجلسة غير الرسمية الافتراضية التي عُقدت صباح يوم 20 نيسان/أبريل، واصلت اللجنة مناقشتها العامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) في إطار البند 3 من جدول الأعمال، واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلا المكسيك والسلفادور وكذلك المراقبون عن أوغندا وجمهورية مولدوفا والفلبين.
- 10 - وفي الجلسة غير الرسمية الافتراضية للجنة، التي عُقدت بعد ظهر يوم 20 نيسان/أبريل برئاسة نائبة الرئيس (تركيا)، واصلت اللجنة مناقشتها العامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) في إطار البند 3 من جدول الأعمال، واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو كولومبيا، والصين، وهولندا، والبرازيل، ولبنان، ولكسمبرغ، وإسرائيل، ونيبال، والاتحاد الروسي، وبلاروس، وبلغاريا.
- 11 - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات في المناقشة العامة أيضا المراقبون عن إندونيسيا، وإكوادور، ونيكاراغوا، والجزائر، وبوتان، وأفغانستان، وكابو فيردي، والمغرب، وشيلي، وأستراليا، وتايلند، وباكستان.
- 12 - وفي الجلسة غير الرسمية الافتراضية التي عُقدت صباح يوم 21 نيسان/أبريل 2021، عقدت اللجنة حلقة نقاش لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن السكان والأمن الغذائي والتغذية والتنمية المستدامة، ترأستها نائبة الرئيس كريستينا بوبيسكو (رومانيا)، التي أدلت ببيان.
- 13 - وأدارت حلقة النقاش الخاصة بأصحاب المصلحة المتعددين والحوار التفاعلي المديرة العامة للتحالف الأوروبي للصحة العامة، ميلكا سوكولوفيتش، التي أدلت ببيان.
- 14 - وفي الجلسة ذاتها، رد على الأسئلة التي طرحتها مديرة النقاش المشاركون في حلقة النقاش الآتية أسماؤهم: إنجي د. بروير، الأستاذة المساعدة وقائدة البرنامج البحثي الرئيسي المعنون "منظومات غذائية من أجل نظم غذائية أفضل للصحة" في شعبة التغذية والصحة البشريتين، جامعة واغنينغن، هولندا؛ ولوس ماريا دي ريغيل، رئيسة وحدة الإجراءات المتعددة القطاعات في المنظومات الغذائية بمنظمة الصحة العالمية؛ وجين نابايس لانكيسا، أخصائية التغذية بمنظمة منظمة أطعموا الأطفال (Feed the Children) في كينيا والقائدة الشابة المعنية بالتغذية في شبكة المجتمع المدني التابعة لحركة تعزيز التغذية (Scaling Up Nutrition)؛ وإيمورن أودومكيسمالي، كبيرة الباحثين بمعهد التغذية التابع لجامعة ماهايدول في بانكوك ومديرته السابقة؛ ورامي زريق، أستاذ إدارة النظم الإيكولوجية في كلية العلوم الزراعية والغذائية بالجامعة الأمريكية في بيروت.

- 15 - وأعقب ذلك في الجلسة ذاتها أيضا مناقشة تحاورية أدلى خلالها ببيانات ممثلا لكسمبرغ واليابان، وكذلك المراقبان عن الفلبين والمغرب.
- 16 - وفي الجلسة غير الرسمية الافتراضية ذاتها، التي عُقدت صباح يوم 21 نيسان/أبريل، أدلى ببيانات في المناقشة التحاورية أيضا ممثلا منظمين غير حكوميين لهما مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهما: مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، والمجلس الاستشاري الأنغليكاني.
- 17 - وفي أعقاب الجلسة غير الرسمية الافتراضية التي عُقدت صباح يوم 21 نيسان/أبريل، واصلت اللجنة مناقشتها العامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) في إطار البند 3 من جدول الأعمال، واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو ماليزيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وبنغلاديش، وكذلك المراقبون عن غامبيا وكوستاريكا وباراغواي وكندا.
- 18 - وفي الجلسة غير الرسمية الافتراضية للجنة التي عُقدت بعد ظهر يوم 21 نيسان/أبريل 2021 برئاسة نائبة الرئيس (السلفادور)، واصلت اللجنة مناقشتها العامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) في إطار البند 3 من جدول الأعمال، واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو كوت ديفوار، وجمهورية إيران الإسلامية، وليبيا، وبلجيكا، وتركمانستان، والأرجنتين، واليابان، وهايتي.
- 19 - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات في المناقشة العامة أيضا مراقبون عن المملكة المتحدة، وغانا، وسري لانكا، وسورينام، ومصر، ونيجيريا، وملاوي، وكذلك المراقبان عن الكرسي الرسولي وجامعة الدول العربية.
- 20 - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الآتية أسماؤها: الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، ومنظمة مدارس إيرين ميناكاي، واللجنة الكاثوليكية الدولية للمرضى وللمساعدين في الميدان الطبي - الاجتماعي، ومركز الأسرة وحقوق الإنسان، وجمعية الدراسات النفسية للقضايا الاجتماعية، والتحالف العالمي للشباب، وتحالف الكنائس للتنمية: اتحاد العمل من قبل الكنائس.
- 21 - وفي الجلسة غير الرسمية الافتراضية التي عُقدت صباح يوم 22 نيسان/أبريل 2021 برئاسة نائب الرئيس، نزار قدوح (لبنان)، واصلت اللجنة مناقشتها العامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) في إطار البند 3 من جدول الأعمال، واستمعت إلى بيان أدلى به ممثل عن المنظمة الدولية للهجرة.
- 22 - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات أيضا ممثلو المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الآتية أسماؤها: مؤسسة التنقيف بشأن الخصوبة الإنجابية والإدارة الطبية؛ والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة؛ ومنظمة الفرنسييسكان الدولية؛ ومركز البحوث المتعلقة بحقوق الإنسان وتغير المناخ؛ ومؤسسة تمويل البحوث المتعلقة بالكوليرا في هايتي؛ والصندوق الطبي للكونولث؛ والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، منطقة نصف الكرة الغربي؛ والاتحاد الدولي لرابطات طلاب الطب؛ ومركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة؛ ومركز صحة المرأة وتعليمها؛ ومنظمة سواستي.

23 - وفي الجلسة ذاتها أيضا، اختتمت اللجنة مناقشتها العامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) في إطار البند 3 من جدول الأعمال⁽¹⁾.

جلسة غير رسمية افتراضية لعقد حلقة نقاش، أعقبها حوار تفاعلي، في إطار البند 4 من جدول الأعمال

24 - في الجلسة غير الرسمية الافتراضية ذاتها، التي عُقدت صباح يوم 22 نيسان/أبريل 2021، عقدت اللجنة حلقة نقاش للخبراء بشأن برنامج العمل في مجال السكان، ترأسها نائب الرئيس (لبنان)، الذي أدلى ببيان.

25 - وأدار حلقة نقاش الخبراء مديرُ شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، جون ويلموث، الذي أدلى ببيان.

26 - وفي الجلسة ذاتها، رد على الأسئلة التي طرحها مدير النقاش المشاركون في حلقة النقاش الآتية أسماؤهم: جيرالدين دوئي، كبيرة الباحثين بالمعهد الفرنسي للدراسات الديمغرافية والرئيسة المشاركة لفريقه البحثي المعني بموضوع "ديمغرافيا بلدان الجنوب"؛ وريكو هاياشي، نائبة المدير العام للمعهد الوطني لبحوث السكان والضمان الاجتماعي في اليابان؛ وغابرييلا رودريغيس راميريس، رئيسة المجلس الوطني للسكان في المكسيك؛ وجاك فان زويدام، كبير مديري الوحدة الوطنية للسكان في جنوب أفريقيا.

27 - وأعقب ذلك في الجلسة ذاتها أيضا مناقشة تحاورية أدلى خلالها ببيانات ممثلا ألمانيا والاتحاد الروسي، وكذلك المراقبان عن النرويج والفلبين.

28 - وفي الجلسة غير الرسمية الافتراضية ذاتها، التي عُقدت صباح يوم 22 نيسان/أبريل، أدلى ببيان أيضا ممثل المنظمة غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الآتية: الاتحاد الدولي للدراسة العلمية للسكان.

جلسة غير رسمية افتراضية لإجراء مناقشة عامة في إطار البند 5 من جدول الأعمال

29 - في الجلسة غير الرسمية الافتراضية للجنة المعقودة بعد ظهر يوم 22 نيسان/أبريل 2021، أدلى الرئيس (بوركنيا فاسو) ببيان.

30 - وفي الجلسة ذاتها، أجرت اللجنة مناقشة عامة بشأن دور اللجنة وتنظيمها في المستقبل، واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو الدانمرك (أيضا باسم إسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، وأوروغواي، وأيرلندا، وآيسلندا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والسلفادور، والسويد، وفنلندا، وكندا، وكولومبيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهندوراس، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية)، وبيلاروس، والاتحاد الروسي، والمكسيك، وكذلك المراقب عن مصر.



300621 250621 21-06093 (A)



(1) ووفقا للطرائق المتفق عليها للدورة الرابعة والخمسين للجنة، وردت بيانات خطية في المناقشة العامة بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) في إطار البند 3 من جدول الأعمال من أعضاء اللجنة والمراقبين التاليين: رومانيا (عضو اللجنة) والأردن، وبولندا، والجمهورية الدومينيكية، والسنغال، وقطر، وقيرغيزستان، وليسوتو.